وزراء الخارجية العرب يعقدون اجتماعاً طارئاً لمناقشة التحركات في المحافل الدولية

«الجامعة» تبحث دعم الموقف الفلسطيني اليوم ... و«تشريعي» غزة ينعقد دون «فتح»

القاهرة – «كونا» : على الرغم من اخفاق مجلس الامن الدولي في تمرير مشروع القرار الخاص بانهاء الاحتلال الاسرائيلي لاراضي دولة فلسطين قبل نحو اسبوعين الا ان التحرك العربي لدعم الموقف الفلسطيني مازال مستمرا حتى تتحقق المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني بانهاء الاحتلال.

وتاكيدا لهذا النهج يعقد وزراء الخارجية العرب اجتماعا طارئا في القاهرة اليوم الخميس لمناقشة تحركات السلطة الفلسطينية في المحافل الدولية بهذا الخصوص وذلك بحضور رئيس السلطة محمود عباس.

ويعقد الاجتماع على ضوء المشاورات التي اجراها الامين العام للجامعة الدكتور نبيل العربي مع رئيس السلطة الفلسطينية والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح في ضوء رئاسة دولة الكويت للقمة العربية.

ولطالما اكدت جامعة الدول العربية ان القضية الفلسطينية تبقى دائما وستظل هي قضية العرب الاولى ما يؤكد اهمية دعوة دولة الكويت الى عقد اجتماعات عدة لهذه الغاية التي تشهد اجماعا عربيا.

وطالب مشروع القرار الذي جرى التصويت عليه في مجلس الامن في 30 ديسمبر الماضي بانهاء الاحتلال الاسرائيلي واجراء مفاوضات تستند الى حدود ما قبل عام 1967 .

واكد مشروع القرار ضرورة ايجاد حل عادل وسلمي وشامل لانهاء الاحتلال الاسرائيلي من خلال اقامة دولتين مستقلتين تعيشان جنبا الى جنب بسلام وامن ضمن حدود معترف بها دوليا في موعد لا يتجاوز 12 شهرا بعد اعتماده.

وتطرق مشروع القرار كذلك الى سبل ايجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين ووضع القدس كعاصمة للدولتين تحقق التطلعات المشروعة لكلا الطرفين بناء على المبادرة العربية للسلام والقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة.

الا ان مشروع القرار لم يمر حين تم التصويت عليه لعدم حصوله على الحد الادنى من اصوات اعضاء مجلس الامن اللازمة وهي تسعة اصوات.

ويعقد الاجتماع الوزاري الطارئ بمقر الجامعة العربية بناء على دعوة دولة الكويت باعتبارها الرئيس الحالي للقمة العربية لتدارس الآفاق المستقبلية للتحرك العربي لدعم الموقف الفلسطيني في هذا الشان.

وتواصل الجامعة العربية جهودها لمتابعة ورصد أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في أماكن وجودهم واعداد تقارير حول أوضاعهم وذلك بالتعاون والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة ومفوض عام منظمة غوث وتشغيل الفلسطينيين «اونروا».

وعلى صعيد فلسطيني منفصل استأنف المجلس التشريعي في قطاع غزة امس عقد جلساته بعدما تم تعليقها عقب توقيع اتفاق المصالحة الأخير في غزة، والذي قضى بتفعيل المجلس التشريعي بشكل توافقي بين حركتي التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» والمقاومة الإسلامية «حماس».

وقال مراسلون إن هذه الجلسة حضرتها فقط كتلة حماس البرلمانية اعتمادا على أغلبيتها بالمجلس، إضافة إلى موكلين عن نواب قطاع غزة الأسرى في الضفة الغربية الذين شاركوا في الجلسة عبر الهاتف.

وأشار المراسلون إلى أنه نظرا لعدم تفعيل التفاهمات بين فتح وحماس بشأن بند استئناف جلسات المجلس بشكل توافقي مع بقية الفصائل، اعتبرت بعض الأطراف في فتح الجلسة غير قانونية وتأتي لتعزيز الانقسام، في إشارة إلى أن الجلسة تعقد من طرف واحد، وهو حماس.

وقبل الجلسة، قال أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي إنها ستخصص لبحث ملف "الحصار على غزة وآثاره الكارثية"، كما دعا كافة الكتل البرلمانية والقوائم المستقلة إلى المشاركة.

من جانبه، عقب عضو كتلة فتح البرلمانية فيصل أبو شهلا على دعوة بحر بالقول إن الدعوة تخالف القانون والنظام، معربا عن أمله أن يكون المجلس التشريعي ساحة للوفاق وليس للفرقة.

وكانت فصائل فلسطينية في غزة اتفقت الاثنين على تشكيل لجان وطنية لمتابعة تنفيذ اتفاق المصالحة الوطنية، وعلى تسريع إعادة إعمار قطاع غزة.

وأكدت تلك الفصائل –في اجتماع دعت له حماس في غزة وغابت عنه فتح – ضرورة تحمل حكومة التوافق الوطني مسؤولياتها في حل أزمات القطاع.

وكانت حركتا فتح وحماس وقعتا في 23 أبريل الماضي اتفاق المصالحة الذي نص على تشكيل حكومة توافق لمدة ستة أشهر، ومن ثم إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية ومجلس وطني بشكل متزامن.

ولم تتسلم حكومة الوفاق الفلسطينية أيا من مهامها في غزة منذ تشكيلها في يونيو الماضي بسبب ما وصفته بتشكيل حركة "حماس حكومة ظل في القطاع، وهو ما تنفيه الحركة".

وأدى عدم تسلم الحكومة مهامها إلى تفاقم الأزمات التي يعاني منها القطاع، ومن أبرزها أزمة الكهرباء والمحروقات وعمل المعابر، خاصة معبر رفح البري على الحدود بين مصر وغزة المغلق منذ أكثر من شهرين، إضافة إلى عدم صرف رواتب نحو 45 ألف موظف بالقطاع من الحكومة الفلسطينية السابقة.

محمود عباس

تتمات

الخالد : جادون

بشانه ، ووافق أيضا على استرداد أموال الدولة المنهوبة ، على يد مدير عام التامينات الاجتماعية السابق .

ويناقش المجلس في جلسة اليوم الخميس موضوع الغاء الدعم عن الديزل والكيروسين ، وقانوني والحج والعمرة وتعديلات الإسكان .

وقد وافق المجلس على قانون جمع السلاح في مداولته الاولى بالاجماع من خلال حضور وموافقة 46 عضوا .

وفي هذا الصدد قال وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد «اطمئن اهل الكويت ان جمع السلاح سيكون وفقا للعادات والتقاليد ، وسيكون هناك نساء لدخول المنازل»، مضيفاً أن تسليم الاسلحة سيكون في سرية تامة وخطة توعوية كبرى ، وفترة الاعفاء من العقوبات أربعة اشهر .

وأكد الخالد أن قانون جمع السلاح «سيكون جدياً وملتزمين بالدستور والعادات والتقاليد».

من جانبه طالب النائب حمدان العازمي بألا يقتصر جمع الأسلحة على المنازل ، بل يتعدى ذلك إلى جمعها من المساجد والحسينيات ، فيما حذر النائب محمد طنا «دواعش الجهراء حولوها إلى سوق سوداء لبيع وشراء وتوزيع الأسلحة».

وقال النائب د. يوسف الزلزلة إن هناك «أستاذا جامعيا يجمع أموالا بقيمة 600 مليون دولار ، لشراء راجمة صواريخ لصالح أحد التنظيمات الخارجية ، والحكومة عاجزة عن ردعه».

وعقب وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بقوله : «طلبت من وزير التربية وقف الدكتور الجامعي المتهم دوليا بالإرهاب ، والرد كان بأن الموضوع من اختصاص مجلس الجامعة»، مضيفا : «حجزنا على أموال دكتور الجامعة المشتبه بدعمه للإرهاب ، وهناك أساتذة كثر يبثون سمومهم في عقول طلبتنا».

من جهة أخرى وافق مجلس الامة على طلب نيابي باصدار توصية من المجلس بمتابعة الحكومة «استرجاع الأموال العامة المنهوبة في حسابات مدير عام المؤسسة العامة للتامينات الاجتماعية السابق ، وذلك بعد ان صدر قرار قضائي سويسري بتقديم مساعدات للقضاء الكويتي والسماح للنيابة العامة بالكشف عن حساباته».

وتعهد وزير العدل يعقوب الصانع امام المجلس باتخاذه جميع الاجراءات القانونية بالتعاون مع وزير المالية انس الصالح اتجاه هذه القضية «بما لا يتعارض مع سير التحقيق» ، موضحا أن هناك جهة تحقيق تمارس دورها القانوني في القضية «وإذا تبين للحكومة إمكان اتخاذ اجراءات قانونية بعيدة وبمنأى عن سير التحقيق في النيابة العامة ، فستبحثها وستضطلع بدورها في حماية المال العام».

واشاد بجهود مجلس الامة في هذا الصدد اذ تقدم عدد من النواب في السابق ، بطلب تشكيل لجنة تقصي حقائق في «مخالفات التامينات» .

وأكد النائب راكان النصف بان د. فهد الراشد ضرب مثالاً للوطنية في ملاحقة سراق المال العام ، بملاحقة مدير التامينات الاجتماعية ، ولم يرفع ورقة بيضاء يتهم فيها دون أسماء كما فعل ناشط سياسي ، فيما طالب تقدم النائب فيصل الشايع بتحمل الحكومة كل المصاريف التي دفعها فهد الراشد من جيبه الخاص ، في سبيل ارجاع أموال الشعب الكويتي.

كما وافق المجلس باجماع الحضور على مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 115 لسنة 2014 ، بشان إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري في مداولته الثانية.

كما وافق المجلس بالاجماع على المرسوم بقانون رقم 117 لسنة 2014 ، في شان تعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية.

وقال مقرر لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية النائب سعدون حماد خلال الجلسة إن المرسوم الجديد تضمن استبدال نصوص المواد «4/5/12/35/36» من المرسوم بالقانون رقم 42 لسنة 1978 في شان الهيئات الرياضية بنصوص جديدة ، تهدف الى سد الثغرات التي ظهرت عند التطبيق العملي للمرسوم.

وأضاف حماد أن النصوص الجديدة تهدف أيضا الى تنظيم دور الجمعية العمومية ومجالس ادارات الهيئات الرياضية ، لتتمكن من القيام بدورها كمراكز رياضية واجتماعية وثقافية لخدمة المجتمع الكويتي.

من جهته اعرب وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود عن الشكر لمجلس الامة على الموافقة على القانون ، مشيرا الى عزمه على العمل على تطبيق القانون بأسرع وقت.

ووافق مجلس الامة على طلب وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح بإعادة التقرير المتعلق بالاقتراح ومشروع قانون حقوق وحماية الطفل الى لجنة شؤون المرأة والاسرة البرلمانية على ان تقدم الحكومة كافة ملاحظاتها مكتوبة على القانون خلال اسبوعين الى اللجنة.

ووافق كذلك على مشروع القانون بالموافقة على اكتتاب دولة الكويت في زيادة رأسمال صندوق النقد العربي في مداولتيه ، وأحال التوصيات بشأنها الى الحكومة.

من جهته أشار وزير المالية أنس الصالح في مداخلة خلال الجلسة إلى التزام دولة الكويت بقرار القمة التنموية العربية الثالثة الاقتصادية والاجتماعية في زيادة رؤوس أموال عدد من المصارف التنموية وعددها ثمانية مصارف تنموية، لافتا إلى التزام الغالبية العظمى من الدول المساهمة بسداد حصصها في زيادة رؤوس أموال تلك المصارف.

وأقر باجماع الحضور مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 115 لسنة 2014 بشان إنشاء الهيئة العامة للطرق والنقل البري في مداولته الثانية .

العبد الله : العمل

من جانبها اكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح ، سعي الوزارة الى اعداد قانون للعمل التطوعي لتنظيم هذا العمل ، وفق اجراءات قانونية تطبق على كل المشاركين بالاعمال التطوعية.

واوضحت ان القانون سينص على ان يعمل المتطوع بصفة قانونية ، ويحمل الهوية الرسمية لجهة العمل التطوعية المنضم اليها للتعريف به.

بدورها قالت رئيسة مركز العمل التطوعي الشيخة امثال الاحمد الجابر الصباح ، ان العمل التطوعي يمثل بمنهجه الاجتماعي والإنساني سلوكا حضاريا ترتقي به المجتمعات والحضارات منذ القدم ، واصبح يمثل رمزا للتكاتف والتعاون بين أفراد المجتمع ضمن مختلف مؤسساته.

واضافت ان العمل التطوعي ارتبط بكل معاني الخير والعمل الصالح عند كل المجتمعات البشرية منذ الأزل وذلك باعتباره ممارسة إنسانية مشيرة الى ان الشعب الكويتي جبل على ممارسة الاعمال التطوعية لخدمة مجتمعه ووطنه ليمتد نشاطه التطوعي الى الكثير من دول العالم.

العمير : نخدم

مصالح بلادنا العليا ، وليس لدينا عداء مع أحد» .

اضاف ان انخفاض مستويات اسعار النفط غير المتوقعة يؤثر في الكويت والدول الاخرى المصدرة للنفط ، لافتا إلى أن اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبك» الذي عقد في نوفمبر الماضي انتهى الى «المحافظة على سقف انتاج النفط لا زيادته ، حيث كانت هناك ثلاثة خيارات هي خفض الانتاج او زيادته او الابقاء على السقف فاتفقت المنظمة على الخيار الاخير».

واوضح ان وزارة النفط عقدت عددا من الاجتماعات مع وزارة المالية ، لتحديد سعر برميل النفط من اجل رسم الميزانية العامة المقبلة للدولة.

وقال الوزير العمير : «اننا نشهد تدهورا في اسعار النفط ونامل ان تصدق بعض التوقعات والاستشارات بان النصف الاول من العام الجاري سيظل يعاني تذبذبا لاسعار النفط و، في النصف الثاني سيظهر تحسن لها ، اضافة الى تحسن النمو العالمي حسب دراسات البنك الدولي وغيرها من الدراسات».

واكد ان السعر المتوقع هو 45 دولارا للبرميل وهو الذي سترسم عليه الميزانية القادمة للدولة ، موضحا «اننا نبني الميزانية على سنة كاملة وليس على فترة محدودة».

واوضح ان الكويت لا تتحكم بالاسواق او بالاسعار لذلك «نحن نعمل مع منظمة البلدان المصدرة للنفط «اوبك» التي تسيطر على ثلث الانتاج العالمي وقراراتنا تنسجم مع «اوبك» حتى تؤثر ايجابا على السوق».

وحول امكانية ان تاخذ «اوبك» قرارا بخفض انتاج النفط في ظل استمرار انخفاض الاسعار ، رد قائلا ان «منظمة «اوبك» تجتمع كل ستة اشهر واجتماعنا المقبل في شهر يونيو ، ولم ترد الينا دعوة طارئة للاجتماع».

وعن جدوى قرار «اوبك» بالحفاظ على سقف الانتاج قال الوزير العمير : «نحن نرى ان قرارنا صحيح حيث كان المطروح ان يكون تخفيض الانتاج حوالي مليون الى مليون ونصف برميل ، واليوم نرى الفائض بالاسواق النفطية من النفوط المتوفرة حوالي 1.8 مليون برميل» ، مشيرا الى «انه اذا خفضت الكويت انتاجها فانه من الممكن تذهب حصصنا التي كنا نملكها بالسوق الى منتجين آخرين» .

إلى ذلك انخفض سعر برميل النفط الكويتي في تداولات أمس الأول 2.39 دولار، ليستقر عند مستوى 38.90 دولارا ، مقارنة بـ 41.29 دولارا للبرميل في تداولات يوم الاثنين الماضي.

وكان سعر برميل النفط الكويتي قد انخفضت الى مستويات مماثلة في شهر مارس عام 2009 في اعقاب الازمة المالية العالمية عام 2008.

صباح الخالد

الخميس، كما سيترأس الشيخ صباح الخالد اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري ، الذي سيعقد على هامش اجتماع مجلس الجامعة ، بحضور رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس لاستعراض احدث مستجدات القضية الفلسطينية.

«القاعدة في اليمن»

وقال الأنسي إن فرنسا تنتمي إلى «حزب الشيطان»، محذرا اياها من مزيد من «المآسي والرعب» ، مؤكدا أن فرع تنظيم القاعدة في اليمن «اختار الهدف، ووضع الخطة، ومول العملية».

في سياق متصل أصدرت مجلة شارلي إبدو أمس الأربعاء عدداً جديدا، طبعت منه خمسة ملايين نسخة ، ووضعت على غلافه رسما كاريكاتيريا للنبي محمد، يصوره – حاشاه صلى الله عليه وسلم – وهو تدمع عيناه، وبيده شعار «أنا شارلي» ! .

وقد أثار العدد تهديدات من قبل بعض المواقع الإسلامية المتشددة، وانتقادات من بعض الهيئات الإسلامية في العالم الإسلامي، ويعتقد أن رسوما نشرت في السابق للنبي محمد هي التي أثارت الهجوم على المجلة . وكان شعار «أنا شارلي» انتشر على نطاق واسع في أعقاب إطلاق النار الذي حدث.

ونشرت فرنسا 10.000 جندي آخر في مواقع مختلفة عبر أرجاء البلاد، ومن بينها المعابد اليهودية، والمساجد، والمطارات.

وارتفع الطلب على هذا العدد الذي وصف بانه «عدد الناجين»، ويقول المراسلون إن العوائد ستذهب إلى أسر الضحايا.

وقال أصحاب أكشاك الصحف لوسائل الإعلام الفرنسية إنهم تسلموا عددا ضخما من طلبات الحجز، بينما بيعت جميع النسخ في أحد المحال في باريس خلال 30 دقيقة من توزيعها.

الأحد خرج أكثر من مليون و500 ألف شخص تأييدا للضحايا.

وسيكون العدد الجديد متاحا في ست لغات، منها الإنجليزية، والعربية، والتركية، بعضها مطبوع وبعضها منشور على الإنترنت.

وقال رئيس التحرير جيرار بيار للصحفيين: «نحن سعداء بإنجازنا، وسعداء باننا تمكنا من هذا، ومن إنجازه. كان العمل صعبا. الصفحة الرئيسية ... كان من الصعب تجميعها، إذ كان يجب التعبير عن شيء جديد، كان يجب أن نقول شيئا ذا صلة بالحدث الذي كان علينا التعامل معه».

ونشر غلاف العدد الجديد على نطاق واسع قبل طبعه عبر وسائل الإعلام الفرنسية ، كما تداولته الصحف خارج فرنسا، في أمريكا، وألمانيا، وإيطاليا، وبريطانيا ، وهناك عدد قليل من المنافذ التي نشرت الصورة في الشرق الأوسط والمغرب العربي.

وقد أثار قرار شارلي إبدو بنشر رسم كاريكاتيري آخر للنبي تهديدات من مواقع إسلامية متشددة، وانتقادات من العالم الإسلامي، بحسب ما ذكره مراسل بي بي سي كريس موريس في باريس ، فقد أدان مجمع البحوث الإسلامية نشر المجلة عددها الجديد الذي يحتوي على ما وصفه بالصور المسيئة للنبي محمد.

وكانت دار الإفتاء المصرية قد حذرت أيضا في بيان لها مجلة «شارلي إبدو» من الإقدام على نشر عدد جديد مسيئ للنبي.

وكانت الهجمات التي استمرت ثلاثة أيام بدأت بهجوم الشقيقين شريف وسعيد كواشي على مقر المجلة، وقال شهود إنهم سمعوهما وهما يهتفان «لقد انتقمنا للنبي محمد» بعد إطلاق النار ، وقد قتل الشقيقان بعد ذلك على أيدي قوات الأمن الفرنسية بعد مواجهة وقعت شمالي باريس ، كما قتل أحمدي كوليبالي – الذي ربط المحققون بينه وبين الشقيقين كواشي – أربعة أشخاص في متجر يهودي شرقي باريس الجمعة قبل أن تدهم الشرطة المبنى.

ويعتقد أيضا أن كوليبالي هو من قتل الشرطية التي أطلقت عليها النار الخميس ، كما يعتقد أن هناك ستة أشخاص يشتبه بانتمائهم إلى خلية دبرت هجمات باريس لا يزالون طلقاء، بحسب ما ذكرته الشرطة الفرنسية لوكالة أسوشيتيدبرس. شارلي إبدو تطبع 5 ملايين نسخة من عددها الجديد ورسم النبي محمد على غلافه

جنيف : انطلاق

وفيما يخص قرار تشكيل الحكومة الجديدة، قال ليون إنه «متوقف على رأي البرلمان الحاضر في جنيف»، محذرا من إهدار هذه الفرصة من الحوار «الأمر الذي قد يدخل ليبيا في فوضى عارمة».

وكانت القوات التي تتخذ من طرابلس مقراً لها قد قالت إن «مجلسهم التشريعي أجّل قرار الانضمام إلى محادثات جنيف بسبب بواعث قلق بشأن كيفية تنظيم المفاوضات»، بينما أشارت مصادر قناة «العربية» إلى أن الفرقاء الليبيين سيعقدون اجتماعا تشاوريا وتحضيريا، على أن ينطلق الحوار بشكل رسمي الخميس.

وبحسب المعلومات فإن الحوار سيحضره 17 شخصية ليبية، منها ثلاث شخصيات تمثل المؤتمر الوطني المنتهية ولايته، من بينهم عمر حميدان الناطق باسم المؤتمر الوطني، إضافة إلى 4 من أعضاء مجلس النواب الليبي المنتخب هم: محمد علي شعيب وحميد أحمد علي حومة وأبو بكر بعيره وإدريس عبدالله إدريس.

ويشارك نائبان من المقاطعين لمجلس النواب المنتخب، وهما نعيم الغرياني وفتحي باشا آغا، إضافة إلى 8 شخصيات من سياسيين وممثلين للمجتمع المدني ونشطاء حقوقيين.

وتقود الأمم المتحدة، متمثلة في رئيس بعثتها للدعم في ليبيا، برناردينو ليون، جهودا لحل الأزمة الليبية الأمنية والسياسية التي تعصف بالبلاد، تمثلت في جولة الحوار الأولى التي عقدت بمدينة «غدامس»، فيما أجلت الثانية أكثر من مرة لعدم الاتفاق على الأطراف المشاركة في الحوار ومكان عقده .

البغدادي أعدم

«الإعدامات تمت في منطقة النمرود شرق الموصل»، مشيرا إلى أن «المعارك التي دارت بين داعش والبيشمركة جنوب أربيل أسفرت عن مقتل نحو 300 عنصر من التنظيم وإصابة نحو 150 آخرين».

السبسي : التونسيون

قيودهم». وقال قائد السبسي، إن «الثورة هي إعلام حر ورئيس منتخب ومجتمع مدني»، مؤكدا أن «إقرار الدستور والانتخابات أديا إلى تقدم المسيرة الديمقراطية». وبخصوص شهداء الصورة قال «يجب رفع وصمة العار بخصوص اغتيال بلعيد والبراهمي». وأضاف « نحن مع مسار العدالة الانتقالية».

أضاف أن «رئيس الجمهورية هو أحد حراس الثورة»، ولهذا قال «سنولي كل اهتمامنا لحماية الجيش وقوات الأمن، وسندعم الجيش في حربه ضد الإرهاب».

وفي سياق متصل أوضح قائد السبسي أن «أمن الوطن العربي من أمن تونس» .

ومرت أمس الأربعاء، الذكرى الرابعة لسقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي وانتصار الثورة التونسية التي عرفت بثورة الياسمين، وكانت بداية ما بات يعرف بالربيع العربي.

وتأتي احتفالات الذكرى الرابعة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية بانتخاب الباجي قائد السبسي رئيسا للبلاد، إضافة إلى انتخاب برلمان جديد فاز فيه حزب حركة نداء تونس بالنسبة الأكبر من مقاعده.